

التجارة الإلكترونية

تهيمن شبكة الإنترنت في الوقت الراهن على كافة جوانب الحياة واستتبع ذلك شيوع مفهوم التجارة الإلكترونية كونها أحد نتائج هذا التطور، فأصبح مفهوم التجارة الإلكترونية يشمل عمليات أوسع من البيع و الشراء بشكله التقليدي فالآفاق التي أظهرتها التجارة الإلكترونية أمام الشركات والأفراد والحكومات لا حد لها، إذ إن التقدم التكنولوجي المستمر والسريع يخلق باستمرار فرصاً تجارية جديدة يسعى الكثير لإستغلالها وتشمل التجارة الإلكترونية تنفيذ وإدارة الأنشطة التجارية المتعلقة ببيع وشراء السلع والخدمات عبر شبكة الإنترنت، وتتخذ التجارة الإلكترونية أنماطاً عديدة كعرض البضائع والخدمات وإتمام إجراءات البيع عبر مواقع الإنترنت، وتشهد أيضاً المتاجر الافتراضية والقيام بأنشطة التوزيع والوكالة التجارية وممارسة الخدمات المالية وخدمات الطيران والنقل والشحن وغيرها من الأنشطة التجارية عبر الإنترنت وبذلك فإن التجارة الإلكترونية تقوم على عنصرين أساسيين:

- **الأول** : تنفيذ أنشطة تجارية مثل (المعاملات التجارية لتوريد أو تبادل السلع أو الخدمات ، التوزيع ، التمثيل التجارى أو الوكالة التجارية ، الوكالة بالعمولة ، أعمال التشييد ، الخدمات الإستشارية ، الأعمال الهندسية ، الإستثمار ، التمويل ، الأعمال المصرفية ، التأمين ، إتفاق أو إمتياز الإستغلال ، المشاريع المشتركة وغيرها من أشكال التعاون الصناعى أو الخدمي ، نقل البضائع أو الركاب جواً أو بحراً أو بالسكك الحديدية أو بالطرق البرية).
- **الثانى** : تنفيذ تلك الأنشطة التجارية بإستخدام الوسائط الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت ووسائل التكنولوجيا الحديثة.

ولا تقتصر التجارة الإلكترونية على الصورة التقليدية حيث ظهرت صوراً أحدث منها:

- التجارة بين مؤسسات الأعمال (الشركات) بعضها البعض وتعرف بـ (Business to Business) أو (B2B).
 - التجارة بين مؤسسات الأعمال والمستهلكين (Business to Customer) أو (B2C).
 - التجارة الإلكترونية بين الجهات الحكومية وبين كل من مؤسسات الأعمال والمواطنين
- (Gov to Business & Gov to Customer) أو (G2B & G2C)

وتظهر أهمية تنظيم التجارة الإلكترونية كأحد مظاهر التعاملات الإلكترونية التي تتعلق بحقوق والتزامات كثير من الافراد وما تتطلبه الأعمال التجارية من سرعة وثقة وسهولة بالإجراءات فى التعامل بين المتعاملين ، لذا ظهرت التجارة الإلكترونية كحل إبداعى متطور بإستمرار جعلها تنمو وتهيمن على التجارة بشكلها التقليدي، ويؤكد الكثير من الخبراء غروب واضمحلال عصر التجارة التقليدية. ومن ضمن الأسواق التي هيمنت عليها التجارة الإلكترونية أسواق دول مجلس التعاون الخليجي ، مما أدى إلى

سعى الشركات المحلية والدولية لإقتناص فرص النمو التي تشهدها الأسواق الخليجية لا سيما بعد أن أصدرت كافة الدول الأعضاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربي تشريعاتها الداخلية لتنظيم وتسهيل أعمال التجارة الإلكترونية , فباتت منطقة الخليج العربي مركزاً رائداً وحاضناً لشركات التقنية والمبتكرين في هذا المجال وتشير الإحصاءات مؤخراً إلى إرتفاع العوائد التي تحققتها شركات التجارة الإلكترونية سواء في منطقة الخليج أو على الصعيد العالمي , فنشهد حالياً طفرة غير مشهودة إذ باتت كبريات شركات العالم هي الشركات العاملة بمفهوم التجارة الإلكترونية مثل (أمازون , على بابا) ومؤسسى هذه الشركات يتربعون على قائمة مجلة فوربس لأثرياء العالم مثل جيف بيزوس وجاك ما.

وأمام تعاظم دور التجارة الإلكترونية تدخلت كثير من دول العالم لتنظيم التجارة الإلكترونية بإصدار تشريعات خاصة بهذا الشأن , كما أصدرت منظمة الأمم المتحدة قانوناً نموذجياً بشأن التجارة الإلكترونية ليكون نموذجاً للدول التي تحاول وضع إطار تشريعي يغطي هذا الجانب, وصدر هذا القانون (قانون الأونسيترال) عام (١٩٩٦م) وإعتمده لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عام (١٩٩٨م), كما أصدر مجلس وزراء العدل العرب التابع لجامعة الدول العربية القانون العربي الإسترشادي للمعاملات والتجارة الإلكترونية لتسترشد به الدول العربية في صياغة قوانينها المتعلقة بهذا الشأن , وإعتمد هذا القانون بقرار مجلس وزراء العدل العرب رقم (٢٥٥ / ٨١٢) بتاريخ (٢٠٠٩/١١/١٩), وبدوره نظم المشرع الكويتي المعاملات الإلكترونية بالقانون رقم (٢٠ لسنة ٢٠١٤م) بإعتبره قانوناً عاملاً يشمل كافة المعاملات الإلكترونية (مدنية أو تجارية أو إدارية) بهدف تسهيل وإزالة العقبات و العوائق أمام المعاملات الإلكترونية وبشكل خاص التجارة الإلكترونية , كما هدف هذا القانون لتعزيز ثقة الأفراد والمؤسسات المالية في التعاملات التجارية الإلكترونية دون الخوف من ضياع حقوقهم , فتطور البنية القانونية لتطبيق التجارة الإلكترونية يوفر الوسيلة القانونية لضمان تسهيل تبادل المستندات الإلكترونية بين مختلف الجهات والتقليل من حالات تزوير الرسائل الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية, سيما تقليل فرص الاحتيال وإرساء مبادئ موحدة للقواعد واللوائح والمعايير المتعلقة بتوثيق وسلامة الرسائل والتوقيعات الإلكترونية , وتعزيز ثقة الجمهور في سلامة وصحة المعاملات والرسائل والسجلات الإلكترونية وتعزيز تطوّر التجارة الإلكترونية والمعاملات الأخرى على الصعيدين المحلي والعالمي, ويمثل هذا القانون إضافة هامه للبنية القانونية في الكويت يمتد أثرها إلى المحاكم ومهنة المحاماة والمجالات التجارية والإقتصادية.

وقد واكبت مجموعتنا القانونية هذا التطور السريع فأستت قسماً خاصاً بتقنية المعلومات واصدرت عدة إصدارات من البرامج المتعلقة بالمجال القانوني منها برنامج متخصص لتنظيم أعمال مكاتب المحاماة والإدارات القانونية يحمل إسم (الوافي لإدارة المكاتب القانونية), ويعمل على تطوير تلك البرامج مجموعة من المتخصصين على الصعيدين القانوني والتقني .

خدمات المجموعة في هذا المجال:

تقدم المجموعة المشورة والنصح القانوني المبني على خبرات علمية وعملية في القوانين والنظم المحلية والإقليمية والدولية الخاصة بمجالي التجارة الإلكترونية وحقوق الملكية الفكرية، بما لديها من فريق عمل قانوني مُدعم بعدد من مهندسي تقنية نظم المعلومات لتقديم الخدمات التالية :

- إعداد العقود الخاصة بالمعاملات التجارية الإلكترونية والتي أفرزتها شبكة المعلومات الإلكترونية وهي عقود تخضع في مجملها إلى نصوص الاتفاقيات الدولية وقانون العقد الموقع فيما بين أطرافه وتحكمها أحكام خاصة تتعلق بطبيعتها.
- تقديم المشورة والنصح القانوني بشأن إستصدار رخص الشركات العاملة في مجال البرمجيات والتجارة الإلكترونية.
- تقديم المشورة والنصح القانوني بشأن المعاملات التجارية الإلكترونية وبيان مدى صحة الالتزامات والحقوق التي تتم عبر الوسائل الإلكترونية وما تحويه من بيانات ومستندات وسجلات إلكترونية وحجيتها القانونية.
- التمثيل القانوني لأطراف النزاع القانوني , وبيان جهة الإختصاص القانوني والقضائي لنظر المنازعات الناشئة عن التجارة الإلكترونية.
- تقديم النصح والمشورة القانونية بشأن النزاعات المتعلقة بالدفع الإلكتروني وسرية معلوماته وكذلك إستصدار رخص الشركات العاملة في مجال الدفع الإلكتروني ووكلائهم وفقاً للوائح المنظمة من بنك الكويت المركزي بدولة الكويت والجهات ذات العلاقة في الخارج.
- توفير الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية من الاعتداء غير المشروع وتسوية المنازعات في ظل التشريعات المنظمة.
- تقديم الإستشارات المهنية المتخصصة وإبرام اتفاقيات عدم الإفشاء والسرية وعدم المنافسة ومن أمثلتها :
 - اتفاقيات التجارة الإلكترونية الدولية.
 - اتفاقيات الوسائط والبرامج.
 - اتفاقيات الملكية الفكرية.